

Distr.: General
7 April 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الثانية عشرة
فيينا، ١٣-٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون الدولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية

الاتجار غير المشروع بأنواع النباتات والحيوانات البرية الخاضعة للحماية والحصول على الموارد الجينية بوسائل غير مشروعة

تقرير الأمين العام**

إضافة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١	أولاً- مقدمة
٢	٦-٣	ثانياً- التعليقات الواردة من الدول الأعضاء.....
٢	٢	ألمانيا
٣	٦-٣	فرنزويلا

* E/CN.15/2003/1

** الحاشية المطلوب إدراجها وفقاً للفقرة ٨ من القرار ٢٠٨/٥٣ بء، الذي قررت فيه الجمعية العامة أنه في حالة التأخر في تقديم التقرير إلى خدمات المؤتمرات، فإنه ينبغي إدراج سبب ذلك في حاشية للوثيقة، لم تدرج في الوثيقة الأصلية المقدمّة.

160403 V.03-82802 (A)



أولاً - مقدمة

١ - تلقت الأمانة معلومات إضافية من ألمانيا وكذلك ردا من فنزويلا استجابة لمذكرتها الشفوية المؤخرة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ التي التمسست فيها تعليقات من الدول الأعضاء بشأن محتوى التقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠٠١ الخاص بالاتجار غير المشروع بأنواع النباتات والحيوانات البرية الخاضعة للحماية (E/CN.15/2002/7) إلى جانب تفاصيل عن التشريعات الوطنية ذات الصلة والخبرات العملية والاحصاءات والتدابير المتخذة. وقد وردت هذه الردود بعد إعداد تقرير الأمين العام الخاص بالاتجار غير المشروع بأنواع النباتات والحيوانات البرية الخاضعة للحماية والحصول على الموارد الجينية بوسائل غير مشروعة (E/CN.15/2002/8) ووضعه في صيغته النهائية. ولذلك فهي ترد في هذه الاضافة.

ثانياً - التعليقات الواردة من الدول الأعضاء

ألمانيا

٢ - ذكرت ألمانيا أن انتهاك الأحكام القانونية المتعلقة بالمحافظة على هذه الأنواع يمكن معاقبته باعتباره فعلا إجراميا أو جرما إداريا. ويجوز الحكم بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات أو بالغرامة في حالة القيام عمدا ودون ترخيص باستيراد أو تصدير أو تسويق أي من الأنواع الأكثر تعرضا للانقراض (تلك المدرجة في المرفق ألف بلائحة المجلس الأوروبي المرقمة ٩٧/٣٣٨). ويجوز إصدار أحكام بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات بالنسبة للجرائم التي تشمل الأنواع الأقل تعرضا للانقراض (تلك المدرجة في المرفق بء من اللائحة المذكورة أعلاه). وبالنسبة للأفعال غير الاجرامية، فانه يجوز للوكالة الاتحادية للحفاظ على الطبيعة أو سلطات الولايات الاتحادية أن تفرض غرامات إدارية تصل إلى ٥٠.٠٠٠ يورو. أما فيما يتعلق بانفاذ القوانين، فقد تم في عدة حالات معينة إنشاء لجان خاصة تضم موظفين من مختلف السلطات الوطنية، أفضت إحداها إلى إصدار حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات على الجاني الرئيسي. وهناك تعاون وثيق وتبادل للخبرات يتم بصورة منتظمة وبشكل رسمي وغير رسمي فيما بين السلطات المسؤولة على الأصعدة الوطنية والأوروبية والدولية، وقد تيسر هذا التعاون بصفة خاصة في السنوات الأخيرة من خلال استخدام وسائل إعلامية حديثة.

فنزويلا

- ٣- أما فنزويلا فقد أشارت إلى قانونها الوطني، الذي تم بموجبه إقرار اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وكذلك إلى قانونها الخاص بالبيئة وقانون حماية الحيوانات البرية (الذي يجري تنقيح ومناقشة مشروع جديد له)، واللوائح والقوانين الأخرى ذات الصلة.
- ٤- وفيما يتعلق بالموارد الجينية، ذكرت فنزويلا أن قرارها رقم ٥٤ والمؤرخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧ قد أرسى قواعد لتنسيق المسؤوليات فيما بين المكاتب الوزارية المختلفة والهيئات ذات الصلة بشأن معالجة العقود الخاصة بالحصول على الموارد الجينية. والهيئات المسؤولة ملزمة بالتقيد بالاجراءات التي أرساها القرار ٣٩١ المتعلق بالنظام العام للحصول على الموارد الجينية الذي وقّعه، إلى جانب فنزويلا، كل من إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا.
- ٥- وتأمل فنزويلا، بشكل أعم، في أن يُدعى موظفو وزارة البيئة الفنزويلية للمشاركة في الدورات التدريبية العامة التي توفرها المنظمات الأوروبية والأمريكية.
- ٦- وأخيرا أشارت فنزويلا إلى أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ ينبغي أن يسترعى إليه اهتمام الهيئات الأخرى كالجامعات والمؤسسات والقوات المسلحة الوطنية وكذلك أي هيئة أخرى معنية بالموارد الحيوانية والنباتية.